

Distr.: General
3 May 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسف (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة

التدابير المتخذة لتحسين الإدارة التنفيذية للترتيبات القائمة لتقاسم التكاليف المتعلقة
بشؤون السلامة والأمن

إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة: النظام الموحد لمراقبة
الدخول

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
..Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/61/531 و A/61/642)

التدابير المتخذة لتحسين الإدارة التنفيذية للترتيبات القائمة لتقاسم التكاليف المتعلقة بشؤون السلامة والأمن (A/61/223 و A/61/642)

إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة: النظام الموحد لمراقبة الدخول (A/61/566 و A/61/642)

١ - السيد فنييس (وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن): عرض تقارير الأمين العام عن "إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة" (A/61/531)، و "التدابير المتخذة لتحسين الإدارة التنفيذية للترتيبات القائمة لتقاسم التكاليف المتعلقة بالسلامة والأمن" (A/61/223)، و "إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة: النظام الموحد لمراقبة الدخول" (A/61/566)، فقال إن إدارة شؤون السلامة والأمن ركزت، منذ إنشائها، على ثلاثة مجالات أنشطة رئيسية هي: التوظيف؛ ودمج عناصر إدارة الأمن بالمكتب السابق لمنسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة ودائرة شؤون الأمن والسلامة في المقر والخدمات الموجودة في المكاتب خارج المقر وفي اللجان الإقليمية ومكون الأمن المدني بإدارة عمليات حفظ السلام؛ وتحقيق الفعالية العملية من خلال زيادة الاتصال بالبلدان المضيفة. وقال إنه كثف اتصالاته مع الدول الأعضاء، في محاولة لزيادة التعاون، من خلال البعثات الدائمة لهذه الدول لدى الأمم المتحدة ومن خلال الاتصال المباشر مع مختلف

سلطات البلد المضيف المسؤولة، وسيتصل بجميع البعثات الدائمة في المستقبل القريب لالتماس مساعدتها في تنفيذ أفضل السياسات على ضوء الممارسة. كما سيعمم المبادئ التوجيهية الأمنية وفقا لتوصية فريق السياسات الإنسانية التابع لمعهد أعالي البحار للتنمية.

٢ - ومضى قائلا إن الانجازات الهامة التي حققتها إدارة شؤون السلامة والأمن شملت تقديم إحاطات أكثر شمولاً لجميع الموظفين؛ وإجراء مفاوضات ناجحة لوضع إطار للمساءلة عن التنظيم الأمني وتنفيذ هذا الإطار؛ وتنفيذ تدريب أمني متقدم لجميع الموظفين الذين يعملون في مواقع ميدانية تمر بمرحلة أمنية أو المسافرين إليها؛ والمساعدة في السيطرة على الضغط النفسي الناجم عن الحوادث الحرجة عن طريق وحدة السيطرة على الضغط النفسي الناجم عن الحوادث الخطيرة؛ وتحسين الاستجابة العاجلة للكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية؛ ودمج الدروس المستفادة من كارثة تسونامي لعام ٢٠٠٤.

٣ - وأضاف بأن التحديات المتبقية تشمل تحسين سلامة المركبات؛ وتحقيق المزيد من التكافؤ بين الجنسين؛ ومعالجة الثغرات الملحوظة في إدارة الأزمات والقدرة على التدخل السريع. وفيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين، فقد كتب إلى جميع الدول الأعضاء يطلب مساعدتها في اختيار ضابطات أمن مؤهلات وتعيينهن. بيد أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة منها.

٤ - ولا يزال التكامل المالي والإداري وعلى صعيد الأفراد يشكل تحدياً وأصبح تباين شروط خدمة أفراد الأمن في الميدان مسألة خلافية تؤثر على المعنويات وبإمكانها أن تنال من النظام المتكامل لتنظيم شؤون الأمن.

٥ - وأخيراً، قال إنه من المؤسف أن مسألة تقاسم التكاليف قد أدت إلى مناقشة مطولة بشأن الميزانية. وبالرغم

- ٩ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/61/642) المتعلق بتقارير الأمين العام الثلاثة (A/61/223 و A/61/531 و A/61/566) فقال إن إعادة تصنيف الوظيفة الموجودة حاليا من الرتبة مد-٢ الخاصة بنائب لوكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن ينبغي أن ينظر فيها في سياق الميزانية البرنامجية التي اقترحها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الاستمرار المقترح للوظيفة من الرتبة مد-٢، لمدير دائرة شؤون الأمن والسلامة بالمقر وأوصت بالموافقة على التحويل المقترح للوظائف الـ ١٣٤ المؤقتة إلى وظائف ثابتة في دوائر شؤون الأمن والسلامة.
- ١٠ - وأضاف بأن اللجنة الاستشارية طلبت إيضاحات بشأن الفرق بين مجموعة تعويضات الأجر الكلية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تقدمها الأمم المتحدة لأفراد الأمن التابعين لإدارة شؤون السلامة والأمن في الميدان. وطلبت اللجنة الاستشارية أيضا معلومات عن تنفيذ مشاريع تعزيز الأمن في جميع مراكز العمل الرئيسية للأمم المتحدة. وقال إنه يدرك أن المعلومات المطلوبة، منذ وقت كتابة التقرير، قد تم تلقيها وهي متاحة للجنة الخامسة.
- ١١ - وفيما يتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مسؤولة مسؤولية مشتركة عن أمن وسلامة موظفيها وأن من مصلحتها تقديم تمويل كاف ومضمون للأمن.
- ١٢ - وأخيرا، قال إن اللجنة الاستشارية لم تبد أي اعتراض على اقتراح الأمين العام بأن توافق الجمعية العامة على المسار المقترح للعمل وأن تأذن له بالدخول في التزامات بمقدار ٢٠,٢ مليون دولار تقريبا في إطار الميزانية البرنامجية
- من أن تقاسم التكاليف أمر ضروري، فإنه ينبغي أن يبحث بطريقة عملية وألا يصرف الاهتمام عن المهمة الرئيسية لإدارة شؤون السلامة والأمن.
- ٦ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/61/531)، وجّه المتكلم الانتباه إلى أن العديد من النسب المثوية للوظائف المشغولة ضمن الباب الخاص بالتوظيف نسب عفا عليها الزمن؛ وفي الواقع، فإن الإحصاءات الحديثة تبين باطراد أن تحسنا كبيرا قد تحقق على جميع المستويات. وفيما يتعلق بالحاجة إلى إتباع نهج استراتيجي إزاء الأمن، فإن إدارة شؤون السلامة والأمن منخرطة حاليا في أربعة مشاريع: في العراق وأفغانستان والسودان ومؤخرا جدا في الصومال. وأخيرا، فقد أقامت الإدارة علاقة عمل وثيقة مع إدارة عمليات حفظ السلام بغرض ضمان جانب الفعالية في إدارة الأزمات.
- ٧ - وأشار إلى تقرير الأمين العام عن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة، النظام الموحد لمراقبة الدخول (A/61/566)، فقال إن من المهم أن تكرر التعزيزات الأمنية المنفذة في الأمانة العامة في المكاتب الموجودة خارج المقر وفي المباني الملحقة في نيويورك.
- ٨ - وانتقل إلى تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة لتحسين الإدارة التنفيذية للترتيبات القائمة لتقاسم التكاليف المتعلقة بشؤون السلامة والأمن (A/61/223)، فقال إن النوايا التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الجمعية العامة فيما يتعلق بإقامة نظام موحد ومتكامل لإدارة الأمن كثيرا ما تختلف عن تلك المعرب عنها في مجالس إدارة الوكالات والصناديق والبرامج. ومما يؤسف له أن البنك الدولي قد أمسك عن تقديم مساهمته؛ بيد أن المناقشات بين تلك المنظمة واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لا تزال مستمرة.

المهم أيضا إنشاء إطار شامل لتعزيز نظام إدارة الأمن على مستوى المنظومة، لا سيما فيما يتعلق بمرحلي النظام الموحد لمراقبة الدخول حتى تستطيع الدول الأعضاء أن تتخذ قرارات مستنيرة. وأضاف بأن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية آراءها بشأن النظام الموحد لمراقبة الدخول وتؤكد أهمية وضع تدابير فعالة لضمان أعلى مستوى من الحماية للبيانات الشخصية الموجودة في هذا النظام.

١٦ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/61/531)، قال إن المجموعة لا تزال قلقة إزاء ارتفاع معدل الوظائف الشاغرة في مختلف شعب إدارة شؤون السلامة والأمن وسترحب بأي معلومات أخرى بشأن التشكيل الحالي للإدارة والجهود المبذولة لتحقيق المزيد من التوازن الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين.

١٧ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة لتحسين الإدارة التنفيذية للترتيبات القائمة لتقاسم التكاليف المتعلقة بشؤون السلامة والأمن (A/61/223)، قال إن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية آراءها بأن المنظمات المشاركة في نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة مسؤولة عن تسديد نصيبها من التكاليف. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بأي معلومات أخرى عن المنظمات التي رفضت دفع نصيبها والأسباب وراء اتخاذها هذا الموقف.

١٨ - وقال أخيرا إنه من المهم أن يوضع في الحسبان أن الزيادة في تمويل شؤون السلامة والأمن لا تكون على حساب تمويل برامج وألويات الأمم المتحدة الهامة الأخرى.

١٩ - السيد فنشيل (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام: تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، إضافة إلى

لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وبمقدار ١,٥ مليون دولار تقريبا في إطار ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبنحو مليوني دولار في إطار ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على أن يقدم تقرير عنها في سياق تقرير الأداء الثاني المتعلق بكل منها.

١٣ - السيد حسين (باكستان): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأشار إلى أن الجمعية العامة كانت قد طلبت في قرارها ٢٧٦/٥٩ أن يقدم الأمين العام عدة تقارير عن تنفيذ نظام موحد ومعزز لإدارة الأمن من أجل كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وعملاتها ومبانيها في مقر الأمم المتحدة وفي مراكز العمل الرئيسية وكذلك في الميدان. وأشار أيضا إلى أن الجمعية العامة قد شددت، في نفس القرار، على أن المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها تقع على عاتق البلد المضيف. ولذلك، فمن الضروري اطلاع الدول الأعضاء على حالة الترتيبات الرسمية بين الأمم المتحدة والبلدان المضيضة.

١٤ - وأضاف بأن المجموعة تشيد بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لإنشاء نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة حسب طلب الجمعية العامة؛ غير أنه بالنظر إلى تفاوت مستوى المخاطر والتهديدات، من الضروري وضع قواعد واضحة لتقييم المخاطر والتهديدات ومعايير واضحة لتحديد الحاجات الأمنية من أجل تبرير الاحتياجات الإضافية.

١٥ - واستطرد قائلا إنه لا بد من وضع أطر زمنية لإنجاز المشاريع التي وافقت عليها الجمعية العامة سابقا. وهذه الحقيقة ينبغي أن توضع في الأذهان خلال المناقشات المقبلة المتعلقة بتنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر، والمشاريع المقترحة في إطار المرحلة الأولى من النظام الموحد لمراقبة الدخول والتعديل المقترح لإدارة عمليات حفظ السلام. ومن

الاستفادة من موظفي الأمن بأكثر الطرق فعالية. وأضاف بأن وفده يقدر الجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن لزيادة الاتصالات مع الدول الأعضاء والمحافظة على مستوى رفيع من المشاركة المباشرة في المسائل التشغيلية في الميدان ويؤيد الاستمرار المقترح للوظيفة من الرتبة مد-٢ ولمدير دائرة شؤون الأمن والسلامة بالمقر من أجل تقديم مستوى عال من التوجيه والإرشاد والإشراف في الإدارة، والمحافظة على هذا المستوى.

٢٢ - وبالرغم من أن ٨٤ في المائة من الوظائف الـ ٨٣٠ ١ في إدارة شؤون السلامة والأمن قد تم شغلها، لا تزال ٩٩ وظيفة فرد أمن شاغرة وينبغي أن تملأ دون الإخلال بأعلى معايير الفعالية والكفاءة والتمهنة. وبما أن إنشاء قدرة استجابة منسقة على مستوى المنظومة لحالات الطوارئ سيكون عملاً كبيراً على الإدارة أن تقوم به، فإن وفده يتطلع لتلقي المزيد من التفاصيل عن "مركز إدارة الأزمات بالأمم المتحدة" وولاية الفريق الصغير الذي شكّل لاستكشاف مزايا إنشاء مركز من هذا القبيل والآثار المترتبة على ذلك.

٢٣ - ومضى قائلاً إن وفده يأمل في أن يعالج تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع النظام الموحد لمراقبة الدخول حالات نقص القدرات الأمنية المشار إليها في تقرير الأمين العام عن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة: النظام الموحد لمراقبة الدخول (A/61/566). وأضاف أن وفده سيسعى للحصول على المزيد من المعلومات بشأن المقترحات والإجراءات المحددة التي تنطوي عليها المرحلة الثانية من مشروع النظام الموحد لمراقبة الدخول. ومعرباً عن دعم وفده لجهود إدارة شؤون السلامة والأمن بصورة عامة والجهود المبذولة لتعزيز معايير العمل الأمنية الدنيا في المقر بطريقة تلبى احتياجات الفعالية من حيث التكلفة والفعالية الأمنية بصورة خاصة، بالإضافة إلى الإشارة إلى دور اللجنة الخامسة في

النرويج، فقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن بتوفير ظروف عمل آمنة في المنظمة. بيد أن الاتحاد يساوره القلق من أن تكرار تأجيل اللجنة نظرها في البند في الماضي قد يعرّض سلامة الموظفين للخطر. وهذا التأخير المؤسف ينبغي ألا يستمر، إذ إن مسألتَي السلامة والأمن مهمتان لحفظ وتعزيز رفاه الموظفين وإنتاجيتهم. وبالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/61/642) عن تقارير الأمين العام الثلاثة المتعلقة بشؤون السلامة والأمن (A/61/223 و A/61/531 و A/61/566)، التي يؤيدها الاتحاد الأوروبي، تكون اللجنة في وضع جيد يمكنها من تحقيق تقدم.

٢٠ - ومضى قائلاً إنه ينبغي اتخاذ إجراء سريع لتحقيق هدف تطبيق معايير العمل الأمنية الدنيا في المقر لحماية محيط العمل والنظام الإلكتروني لمراقبة الدخول. ومع ذلك، يود الاتحاد الأوروبي الحصول على إيضاحات بشأن الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مراقبة الدخول والتحويل المقترح لوظائف دائرة شؤون الأمن والسلامة المؤقتة إلى وظائف ثابتة. وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي لجهود اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، المبذولة لزيادة تطوير الترتيبات الحالية لتقاسم التكاليف، وقال إن الاتحاد يتطلع لسماع المزيد عن الكيفية التي يمكن التغلب بها على صعوبات النظام الحالي.

٢١ - السيد إيسن (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يرى دائماً أن المنظمة لا يمكن أن تعمل بفعالية دون توفير شروط السلامة والأمن لموظفيها. وأثنى على إدارة شؤون السلامة والأمن للجهود التي تبذلها لكفالة تحقيق استجابة متسقة فعّالة في الوقت المناسب للتهديدات والطوارئ، وإنشاء آلية منسقة لتقدير حجم التهديدات والمخاطر ووضع سياسات أمنية فعالة وتنفيذها وضمان

أن تتلقاه الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وقالت في النهاية إن وفدها يعرب من جديد عن تأييده لمبدأ تقاسم تكاليف حفظ سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة
(تابع) (A/62/34)

٢٧ - السيدة وايتز (رئيسة وحدة التفتيش المشتركة): قالت إن وحدة التفتيش المشتركة استجابت للطلب الذي أبدته الجمعية العامة في قراراتها ٢٥٨/٦٠ و ٢٣٨/٦١ بشأن وحدة التفتيش المشتركة، لمواصلة تقديم نسخة مسبقة من برنامج عملها إلى الجمعية العامة خلال الجزء الأول من دورتها المستأنفة كل سنة عن طريق تنقيح وترشيد عملية التخطيط السنوي للوحدة. ونتيجة لذلك، أقرت الوحدة برنامج عملها لعام ٢٠٠٧ في دورتها لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وستقدم إلى اللجنة وثيقة موحدة تحتوي على تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٦ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٧. وقد استطاعت وحدة التفتيش المشتركة أن تناقش مشاريعها المزمعة التي تركز على مسائل الإدارة على مستوى المنظومة مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بعد انتهائها من برنامج عملها مبكراً. وسيتم تكرار هذا النقاش دورياً خلال السنة القادمة من أجل تبادل المعلومات ومنع الازدواجية والتداخل.

٢٨ - واستطردت قائلة إنه استناداً إلى عمل الوحدة السابق وعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستجرى عمليات استعراض للخدمات المشتركة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجان الإقليمية بما فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة. وبما أن الخدمات الجوية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعد فئة خاصة من الخدمات المشتركة، فإن وحدة التفتيش المشتركة ستدرس حالة مقدم الخدمات

الإشراف على العمليات الأمنية، قال إن وفده يأمل في التنفيذ السريع لعدد من مقترحات الإدارة.

٢٤ - السيدة كاجي (اليابان): قالت إن إنشاء إدارة شؤون السلامة والأمن بناء على قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، كان خطوة هامة تجاه تحقيق معايير أمنية موحدة على مستوى المنظومة. وقالت بالرغم من أن وفدها يأسف لأن تقرير تنفيذ ذلك القرار الذي طلبته الجمعية العامة ابتداء ليقدم في دورتها الستين قد تأجل إلى هذه الدورة، فإنه يرحب بالمعلومات الواردة في ذلك التقرير والتقارير الأخرى المعروضة على اللجنة.

٢٥ - وفيما يتعلق باستعراض الوظائف في الإدارة، قالت إن وفدها يود أن توضح الأمانة العامة السبب في أن إدخال التكنولوجيا الجديدة لم يقلل من عدد أفراد الأمن اللازمين، إذ إنه لا يزال غير مقتنع بعدد الوظائف التي أشارت إليها اللجنة الاستشارية في مرفق تقريرها (A/61/642). وهي تتفق مع اللجنة الاستشارية في أن إعادة تصنيف وظيفة نائب وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن ينبغي أن ينظر إليها في سياق الميزانية البرنامجية التي اقترحتها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ووضعة في الاعتبار الرأي القائل بأن اللجنة ينبغي لها أن تراعي الغرض المنشود من تقارير الأداء.

٢٦ - ومضت قائلة بالرغم من أن وفدها وافق على أن تتولى الإدارة تدريجياً دوراً قيادياً في الاستجابة للأزمات، فإنها مهتمة بأن تعرف نتيجة استعراض الإدارة لعملية الفريق المؤقت. واعترفت بأهمية تطبيق معايير العمل الأمنية الدنيا في المقر لحماية محيط العمل والنظام الإلكتروني لمراقبة الدخول، إلا أنها تود الحصول على المزيد من المعلومات بشأن المرحلة الثانية المزمعة من مشروعات النظام الموحد لمراقبة الدخول والتاريخ المتوقع لتقديم التقرير المتعلق بالمسألة الذي من المقرر

٣١ - وأخيراً، قالت إن برنامج عمل عام ٢٠٠٧ استند إلى ما يمكن أن تتوقع وحدة التفتيش المشتركة تحقيقه بمواردها بصورة معقولة. وبما أن هيكل الموظفين الحالي يحول دون تخطيط وتنفيذ المشاريع على النحو الأمثل، قدمت وحدة التفتيش المشتركة مقترحاً، لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة إلى وظيفتي موظف بحوث. وتعتقد الوحدة أن هذا التغيير سيزيد من إنتاجيتها.

٣٢ - السيد حسين (باكستان): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة تعترف بأهمية وحدة التفتيش المشتركة بوصفها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة لمنظومة الأمم المتحدة. ولذلك، فقد ساهمت المجموعة مساهمة فعالة في المناقشات التي أدت إلى إصدار قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦١. وقد ثبت استعداد الوحدة للاستجابة لعملية الإصلاح بتقديمها برنامج عمل ٢٠٠٧ إلى اللجنة مركزة فيه على مسائل ذات أهمية وقيمة وصلة بالمنظومة ككل من ناحية الكفاءة والفعالية. وتتطلع المجموعة إلى الاطلاع على نتائج عمليات الاستعراض التي تقوم بها الوحدة.

٣٣ - وقال إن المجموعة تشيد بالوحدة لتعزيزها التفاعل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات من أجل تجنب الازدواجية في الجهود ولحوارها مع هيئات الرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وقد مكّنها الاعتماد المبكر لبرنامج عملها من مناقشة عمليات الاستعراض المقترحة في الاجتماع الثلاثي مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأضاف بأن المجموعة تتوقع أن تكفي الجمعية العامة بالإحاطة علماً ببرنامج عمل الوحدة لعام ٢٠٠٧، إذ إن دورها لا يمتد ليشمل استعراض

الرئيسي في ذلك المجال، خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية التي يديرها برنامج الأغذية العالمي وكذلك، بدرجة أقل، الخدمات الجوية لبعثات حفظ السلام.

٢٩ - وأضافت بأن الوحدة اقترحت أيضاً استعراض الاستعانة بشركات الخبرة الاستشارية وخدمات الرعاية المقدمة من الشركات من أجل تبين الفرص والمخاطر وإقرار أفضل الممارسات وزيادة تطوير السياسات والمعايير، وتخطط لدراسة اتفاقات المقر واتفاقات البلد المضيف الأخرى لتقييم ما إذا كانت مطبقة بصرامة ودون تمييز ضد الموظفين أو المنظمات الموظفة لهم. واستناداً إلى الدراسات السابقة، بما في ذلك تلك التي قام بها الفريق الرفيع المستوى المعنى بالاتساق على نطاق المنظومة، ستقوم وحدة التفتيش المشتركة باستعراض العلاقة بين الممثلين الخاصين للأمين العام والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة بتعمق، بغية توضيح أدوارهم ومهامهم والمساهمة في إنشاء هيكل إداري أكثر فعالية للأمم المتحدة في الميدان.

٣٠ - وكجزء من مجموعة عمليات استعراض الإدارة والتنظيم التي تقوم بها الوحدة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أدرجت الوحدة في برنامج عملها لعام ٢٠٠٧ عمليتي استعراض المنظمة البحرية الدولية ومنظمة السياحة العالمية. وفي ضوء طلب الجمعية العامة مساعدة وحدة التفتيش المشتركة في تنفيذ القرار ١٥٩/٦١، بشأن تكوين موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدرجت الوحدة في برنامج عملها استعراضاً آخر للمفوضية مركزة على مسائل التمويل والتوظيف. وبالنظر إلى الاهتمام الواسع النطاق بتعيين موظفين مبتدئين في الفئة الفنية بالمنظمة، ستقوم الوحدة باستعراض الامتحان التنافسي الوطني بالاستفادة من تجربة المنظمات الأخرى التي لديها نظم امتحانات مماثلة.

البرنامج أو تغييره. وأوضح بأن المجموعة ستنتظر على نحو إيجابي في طلب الوحدة موارد إضافية.

٣٤ - السيد هيلمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بطرح الوحدة عملية التخطيط الخاصة بها، جنت الوحدة عددا من الفوائد بما فيها تحسين التنسيق وتبادل المعلومات مع هيئات الرقابة الأخرى. وخير مثال على ذلك فرصة مناقشة عمليات الاستعراض المقترحة في برنامج عمل الوحدة مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في الاجتماع الثلاثي الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأضاف بأن الجهود التي تبذلها الوحدة لتعزيز متابعة توصياتها، مما يتناسب مع قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٠ و ٢٣٨/٦١، أمر ضروري لضمان أن تسفر هذه التوصيات عن المزيد من الفعالية والوفورات والتنسيق والمساءلة. ويتطلع وفده إلى تلقي المزيد من التفاصيل عن فوائد تنفيذ التوصيات بالكامل في تقرير الوحدة المتوقع تقديمه في الدورة الثانية والستين.

٣٥ - وقال إن وفده أحاط علما باهتمام بعمليات الاستعراض المقترحة لخدمات الرعاية المقدمة من الشركات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولشؤون الإدارة والتنظيم في منظمة السياحة العالمية، وإن وفده يود الاطلاع على المزيد من المعلومات والتوضيحات بشأن نطاق وأهداف عمليات الاستعراض المقترحة الباقية، لا سيما ما يتعلق بالخدمات المشتركة في لجان الأمم المتحدة الإقليمية، وما يتعلق بالإدارة والتنظيم في المنظمة البحرية الدولية، والممثلين الخاصين للأمين العام، والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة، والخدمات المشتركة في مكتب الأمم المتحدة بنزوي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.